العرب
الأربعاء 2020/10/21
السنة 43 العدد 11857

سياسة بايدن في الشرق الأوسط ستأتي مختلفة عن أوباما

التحولات الجديدة في المنطقة تضاعف من صعوبة إعادة إنتاج استراتيجيات سابقة

المنطقة تحتاج إلى نظرة مختلفة

ليس من السابق لأوانه التفكير في ما سيعنيه انتصار المرشح الديمقراطي جو بايدن للشرق الأوسط خلال الانتخابات الأميركية المقررة بعد أقل من أسبوعين من الآن، خاصة وأن هناك الكثير للبناء عليه من أجل معرفة سياسته الخارجية تجاه المنطقة، والتي ستركز على تقوية السمعة الدولية للولايات المتحدة وإعادة بناء تحالفات توترت في عهد الرئيس دونالد ترامب، ولكن على الأرجح ستكون دبلوماسيته مختلفة حتى عن الرئيس الأسبق باراك أوباما، وذلك بالنظر إلى تغيير المزاج العام بالمنطقة العربية في ظل عدة شواهد أثبتت فشل تجربة تيار الإسلام السياسي، والتي تسببت في "فوضى خلاقة" زعزعت الاستقرار.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - يستقي هذا التحليل مضمونه الرئيسي من احتمال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن على منافسه الجمهوري الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، حيث تعرضت الكثير من الكتابات إلى المقارنة بين موقفيهما من قضايا منطقة الشرق الأوسط، وانصبت أخرى على أحاديث تؤكد أن بايدن عاقد العزم على إعادة إنتاج توجهات وسياسات الرئيس السابق باراك أوباما.

ويعتمد الاستنتاج الثاني على معطيات مفادها أن المرشح الديمقراطي عمل نائبا لأوباما لمدة ثمانية أعوام، وكان قريبا منه طوال هذه الفترة، ويعلم جيدا ما هي السياسات والاستراتيجيات التي يجب أن تتبع الولايات المتحدة حتى تحافظ على مصالحها.

ويوحي الدعم الذي يقدمه أوباما في الوقت الحالي لبايدن في حملته الانتخابية بأنه سوف يسير على درب الرئيس السابق في التصورات الداخلية والخارجية، وهو ما جعل بعض القوى، وخاصة الإسلاموية، والتي استفادت كثيرا من توجهات الإدارة الأميركية في عهد أوباما، تتفاءل بأن ربيعا عربيا ثانيا على وشك البزوغ الفترة المقبلة.

> إذا حالف الحظ بايدن وانتخب رئيسا سيجد نفسه أمام عالم جديد يموج بتفاعلات بعيدة عن تلك التي خبرها مع أوباما

وتشير استطلاعات الرأي إلى تأرجح كفتي كل من ترامب وبايدن في السباق إلى البيت الأبيض، وتبدو حظوظ المرشح الديمقراطي كبيرة، كما أن تصريحات المرشح الجمهوري الطامح إلى ولاية ثانية، تقول إنه لن يستسلم بسهولة للهزيمة حال حدوثها، بما يعني أن نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة قد تدخل معركة قانونية طويلة، وربما تطرأ ارتباكات متعددة على السياسة الخارجية.

وإحدى مهام التحليل السياسي الاستشراف والتعامل مع المعطيات وما يرشح من معلومات لرسم صورة للمستقبل، حيث زادت الأمنيات لدى التيار الإسلامي، وتنتظر قياداته وقواعده اللحظة التي يتم فيها ري ظمأهم والإعلان عن فوز جون بايدن، أملا في إعادة الكرة مرة أخرى التي بدأها أوباما، وكادت تحقق نجاحا حاسما.

تطورات مؤثرة

مرت السنوات الأربع الماضية ثقيلة على تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية، فقد تعرض إلى المزيد من التقويض والاستهداف، وخفتت أصوات مناصريه في دول عدة، عكس السابق، ووضعت الجماعة الأم، الإخوان المسلمين، على لوائح الإرهاب في دول عديدة.

واللافت في هذا التوقيت بالذات هو إصدار ترامب قرارا مطلع أكتوبر الجاري برفع السرية عن رسائل البريد الإلكتروني لوزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون، والتي كشفت عن بعض الأسرار عن مخطط كبير كانت تقوده إدارة أوباما لدعم جماعة الإخوان كرأس حربة في إعادة ترتيب المنطقة.

وتسعى الجماعة وحلفاؤها إلى استهلاك الفترة القليلة المقبلة انتظارا لفوز بايدن، باعتباره الحصان الذي سوف تمتطيه القوى الإسلاموية ويعيد إليها البريق السياسي في الدول التي انطفأ فيها، دون إدراك أن أربعة أعوام كافية لإحداث تغييرات في العالم بأكمله وليس في الولايات المتحدة، وتشي بصعوبة نزول الشخص للنهر مرتين.

ويراعي واضعو السياسات في البيت الأبيض التحولات التي جرت في العالم، ولن يتغافلوا عن التطورات والتداعيات التي حدثت في المنطقة العربية، وليس بإمكانهم تبني إجراءات ثبت اختبارها وفشلت.

كما أن الجهات المستهدفة خبرت الكثير من الحيل، ولن تنطلي عليها إعادة تجارب سابقة ولو تبدل الأشخاص، ناهيك عن التدهور الذي أصاب الأدوات التنفيذية التي اعتمدت عليها إدارة باراك أوباما.

وإذا حالف الحظ بايدن وانتخب رئيسا للولايات المتحدة في الاقتراع المقرر في الثالث من نوفمبر المقبل فسيجد نفسه أمام عالم جديد يموج بتفاعلات بعيدة عن تلك التي خبرها وهو بجانب أوباما متشربا بكثير من قناعاته وأفكاره، فالسنوات التي قضاها ترامب قصيرة في عرف الأمم والشعوب وطويلة في ما حملته من معان ومضامين سياسية كفيلة بأن ترخي بظلالها على تصرفات المرشح الديمقراطي.

ومن المؤكد أن بايدن ومستشاريه يعلمون هذه المسألة جيدا، وعندما اقتربوا من قضايا الشرق الأوسط خلال الحملات الانتخابية لم تكن غالبية تعليقاتهم خيالية حالمة تماما، حيث استخدمت سرديات وعبارات مطاطة، أعادت في جزء منها تكرار بعض العناوين العريضة بخصوص الحريات وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

وكل تلك ملفات لم تغب عن إدارة ترامب، غير أنها لا تمثل أولوية واضحة طالما تتعارض مع قضايا تتعلق بمصالح حيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، رأت فيها واشنطن أن تصديرها غير مجد، ويمكن أن يؤدي لخسارة حلفائها.

ثوابت وتغيرات

تحمل تلك الملفات جانبا مهمًا في صميم القيم الأخلاقية المعلنة، التي تأسست عليها الولايات المتحدة، وتتولاها وترعاها مؤسسات ليست حكرا على إدارة جمهورية أو ديمقراطية، وقد يتصاعد مستوى التركيز عليها أو ينخفض، لكنه في النهاية جزء من منظومة متكاملة في صميم الثوابت الأميركية، ومن الممكن تسخيرها لتحقيق أهداف سياسية معينة.

ويتجاهل الحالمون بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء أن الولايات المتحدة دولة مؤسسات في النهاية، يتم فيها رسم السياسات الاستراتيجية على مستوى عال من الدقة.

ويلعب الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، وجماعات الضغط، أدوارا في صناعة القرار، علاوة على نسبة التأثير التي يملكها الرئيس، وهي في المحصلة عوامل تسهم في تحديد خطواته، بصرف النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه.

وفي حال أصبح بايدن الساكن الجديد للبيت الأبيض ويدخل وهو في ذهنه تحقيق مصالح الولايات المتحدة أولا، وليس العمل على تمكين الإخوان، والتبشير بالديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، أو الانتقام من بعض الأنظمة العربية، التي خذلت أوباما، فكل هذه القضايا تتخذ ذريعة للوصول إلى الغرض الأسمى الذي تراه الجهات المؤثرة في صناعة القرار، وهو الحفاظ على الأمن القومي الأميركي.

ويتغير الرؤساء والإدارات، وتتبدل السياسات، ويظل الهدف واحدا، وما يتغير هو الأدوات، وربما يكون ترامب في نظر البعض رئيسا متغطرسا وله توجهات غريبة، لكن لا أحد يستطيع التشكيك في نزاهته، لأنه إذا ثبت ذلك تتم محاكمته على الفور، الأمر نفسه سيقوم به بايدن، فالعبرة تكمن في حجم الأضرار المتعمدة، ولم يكن ترامب ذكيا عندما ألغى الاتفاق النووي مع إيران، أو كان أوباما غبيا عندما وقع عليه.

ولجأ أوباما إلى دعم ما يسمى بـ"الربيع العربي"، وسعى إلى تعزيز مكانة الإخوان في السلطة، لأن ذلك يتوافق في التقدير العام للدولة ويحقق مصالحها، كما أن اللجوء إلى توظيف جماعات متطرفة في أنحاء مختلفة كان لهذا الغرض، والآن تغيرت معطيات كثيرة لن يكون من المفيد التعامل معها بنفس المنهج.

وكل الخطوات التي يتخذها أي رئيس وتبدو كأنها تسير في اتجاه عكسي، مثل احتلال العراق والانسحاب منه، والتدخل في أفغانستان وتوقيع اتفاق سلام مع طالبان، تحقق من وجهة نظر متخذي القرار مصلحة أميركية صرفة، ولا تكشف عن تناقض أو تبني الرئيس الجديد سياسة مناهضة لسلفه.

وما يشير إلى أن سياسة بايدن لن تصبح منسجمة مع توجهات أوباما السابقة، أن هناك مجموعة من المحددات سوف تلعب دورا مهمًا في هذا التغيير، أبرزها أن الشرق الأوسط، الذي جرى التعامل معه في عهد أوباما ليس هو الحالي، في القابلية للخداع أو الانسياق وراء شعارات براقة تدغدغ مشاعر الشعوب، واللعب على عواطف الشباب.

وقد نجم التدمير الحاصل في المنطقة في حيز كبير منه عن تصورات الإدارة التي قادها أوباما، وأي ترديد للشعارات إياها من قبل بايدن وإدارته لن يكون محل ثقة.وسيدخل المرشح الديمقراطي إذا كتب له النجاح في تصويت الأميركيين على منصب الرئيس، مقر الحكم في واشنطن وهو محمل بميراث سلبي ثقيل لن يمكنه من تكرار نماذج سابقة حرفيا، فقد استفادت الدول من تجارب السنوات الماضية، والكثير منها اكتسبت خبرات تساعدها على التصدي لأي محاولة لتعويم الإخوان مثلا.

وربما يكون التصاق بايدن بهذا المشروع من أسباب فشله في المنطقة، وبعد سلسلة الفضائح التي كشفها بريد هيلاري كلينتون والممارسات التي يقوم بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سيتم التعامل مع أي رؤية في هذا الاتجاه بمزيد من الحذر، ما يعزز القناعات بأن سياسات بايدن سوف تأتي مختلفة عن أوباما.

الصين تحاول السير على حبل التوازن بين دول الخليج وإيران

لندن - اتهمت الصين الولايات المتحدة بنشر الأسلحة و"التدخل" في شؤون الدول الأخرى بعد أن هددت واشنطن بفرض عقوبات على أي دولة تستغل إنهاء حظر دولي لبيع الأسلحة إلى إيران. وهذا الأمر يجعل من الصينيين يفكرون في كيفية موازنة علاقتهم مع دول الخليج حينما تبدأ في إبرام صفقات مع طهران.

ولدى بكين بالفعل شراكات طويلة الأمد مع السعودية والإمارات، اللتين تعدان شريكين تجاريين رئيسيين للصين، فبكين لا تريد خسارة هذه العلاقات لأنها تريد تجسيد مشروع "الطريق والحزام الجديد"، وليس على حساب تقاربها الاستراتيجي مع الإيرانيين.

ولكن إذا كانت الصين تحاول موازنة علاقاتها مع الدول العربية وإيران، فهل ما تعرضه بكين على طهران غير متسق مع ذلك خاصة وأن الاتفاق الصيني الإيراني، الذي تم طرحه للمرة الأولى خلال زيارة الرئيس شي جين بينغ لطهران في 2016، قيد المناقشة، دون أن يتم الكشف عن التفاصيل الدقيقة علنًا.

وسربت مسودة إلى الصحافة الإيرانية قبل بضعة أشهر، كشفت أن الشراكة الاستراتيجية التي تبلغ مدتها 25 عامًا ستجلب استثمارات مفاجئة تصل إلى 400 مليار دولار في مختلف القطاعات الإيرانية مقابل توفير مستمر للطاقة للصين لنفس المدة الزمنية.

وتقول سابينا صديقي المحللة الجيوسياسية في موقع مونيتور إنه تسريعا لعملية إتمام المفاوضات، كان الجانب الإيراني أكثر نشاطا منذ الموافقة على المسودة في جلسة لمجلس الوزراء في يونيو الماضي، حيث يُنظر إلى زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الأسبوع الماضي إلى الصين على أنها استمرار لهذه الجهود.

وكان رضا زبيب، وهو أحد مساعدي ظريف، قد قال لوكالة الأنباء الإيرانية قبيل مغادرة ظريف إلى الصين "نأمل أن تكون زيارة ظريف إلى الصين خطوة رئيسية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على وثيقة التعاون التي تبلغ مدتها 25 عامًا بين البلدين، والتي ستكون أساسًا جيدًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية".

وفي الوقت الذي وصل فيه ظريف إلى الصين، وصل الدبلوماسي الصيني الرفيع يانغ جيتشي، الذي كان وزيرا للخارجية وسفيرا سابقًا لدى الولايات المتحدة، وهو عضو في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي ومدير مكتب الشؤون الخارجية بها، إلى الإمارات للقاء ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد.

وهكذا، فبعد موافقة مجلس الوزراء الإيراني، أصبحت الكرة الآن في ملعب الصين. ومع ذلك، فإن وزير الخارجية الصيني وانغ يي لم يعلن عن اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع إيران بعد لقاء نظيره الإيراني، رغم التأكيد على دعم بكين لطهران وإعادة تأكيد التزام الصين بالاتفاق النووي لعام 2015.

وبينما قالت المتحدثة باسم مجلس الدولة الصيني هوا تشون ينغ قبل المحادثات "نريد العمل مع إيران لتعميق شراكتنا الاستراتيجية الثنائية الشاملة"، قدمت صحيفة "غلوبال تايمز" الصينية تغطية حماسية لزيارة يانغ إلى

إيران، واصفة إياها بـ"الناجحة جدا"، وقال إنها "مفاوضات شاملة للغاية تم إجراؤها حول القضايا الثنائية الاقتصادية والسياسية والثقافية بالإضافة إلى خطة لربع قرن من الزمن". وقد ألمح روحاني إلى أن طهران تعطي الأولوية لتعزيز العلاقات مع الصين وجيران إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في جميع المجالات، بما في ذلك الطاقة والتكنولوجيا. ومع ذلك لا يوجد شيء رسمي على الورق حتى الآن.

سابينا صديقي

بكين لا ترغب في التورط في توترات سياسية إقليمية

وتعتقد صديقي، التي تركز على تحليل مواضيع متعلقة بمبادرة الحزام والطريق والشرق الأوسط وجنوب آسيا، أن الصين لا ترغب في الالتزام علنا لأنها لا تريد التورط في التوترات السياسية الإقليمية وتفضل أن تظل على الحياد.

ولطالما كان الصينيون يتعاملون ببراغماتية، حيث تتمتع بكين بعلاقات تجارية طويلة ومستقرة مع دول الخليج الغنية بالنفط، ولا تواجه التجارة هناك العقبات المحتملة التي قد تنطوي عليها التجارة مع إيران، التي خفضت معها توريد النفط بسبب العقوبات الأميركية، وقد انخفضت التجارة الثنائية بمقدار الثلث العام الماضي وبنحو 60 في المئة منذ بداية العام.

ورفعت بكين بالفعل علاقاتها بالرياض وأبوظبي إلى مستوى عال لدرجة أنه حتى لو تم إبرام الاتفاقية مع إيران، فإنها لن تخل بتوازن القوى في المنطقة.